### الحكومة شكلت لجنة للنهوض بالواقع الاقتصادي

# التخطيط: العمالة الناقصة مرتفعة والدرجات الوظيفية التي ستطلقها الحكومة غير كافية

□ بغداد/ ليث محمد رضا - وكالات

الخبير الدكتور ستار البياتي قال: إن مشكلة البطالة موجودة في الاقتصاد والمجتمع حيث أن الموازنات السابقة تضمنت درجات وظيفية لكنها كانت في الغالب أمنية بل حتى الموازنة الحالية لعام ٢٠١١ هي الأخرى اعتمدت وبأكثر من ٨٠٪ من الدرجات المعلنة هي أمنية أيضا، إذ لا يتم اعتماد معيار الشهادات في هذا الأمر، ما يجعل نسبة كبيرة من حاملي الشهادات الجامعية فضلا عن أصحاب الاختصاصات خارج هذه المعادلة.

وأضاف البياتي أن البعض من تلك الكفاءات يضطر تحت الحاجة المعيشية بالاتجاه إلى الوظائف الأمنية، لافتاً إلى أن ضعف القطاع الخاص وعدم قدرته على استيعاب تلك الكفاءات سيلقي بظلاله على مشهد البطالة في العراق.

وتابع البياتي: أن السائد حالياً هو ثقافة البحث عن العمل في المؤسسات الحكومية، مبيناً أن الحاجة ملحة لتفعيل القطاع الخاص وأخذ دوره الريادي في مشكلة البطالة.

إلى ذلك قال الأكاديمي الدكتور ميثم لعيبي: الدرجات الوظيفية المعلن عنها لم تعد كافية لاستيعاب حجم العاطلين عن العمل، مشيراً في الوقت عينه إلى وجود ما يسمى بالبطالة المقنعة في المؤسسات الحكومية التي تعد أزمة أخرى مرافقة لازمة البطالة، مطالباً الحكومة بضرورة العمل على تفعيل دور القطاع الخاص لامتصاص مستويات البطالة في العراق.

وكانت وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي قد أعلنت عن ارتفاع نسبة العمالة الناقصة في العراق، مشيرة إلى أن الدرجات الوظيفية التي سيتم إطلاقها من قبل الحكومة العراقية ضمن موازنة العام الحالي ٢٠١١ هي غير كافية للقضاء على البطالة.

وقال وكيل وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي مهدي العلاق لـ "السومرية نيوز"، إن "الجهاز المركزي للإحصاء يعتمد في احتساب نسبة البطالة في العراق المعايير نفسها التي تعتمدها منظمة العمل الدولية، والتي لا تأخذ بالعمالة الناقصة كمعيار للبطالة، مما يجعل معدل البطالة في العراق منخفضا".

وأضاف العلاق الذي يشغل أيضا رئيس الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، أن "مؤشرات البطالة في العراق والتي تشير آخر إحصائية لها إلى أنها تشكل ١٥٪ لا تعني بأي حال، انخفاضاً في معدلها، حيث أن مؤشرات العمالة الناقصة في العراق ما زالت مرتفعة ووصلت إلى ٣٠ ٪ من نسبة العاملين الذين يعملون بساعات اقل من المقرر".

وتشير آخر الإحصاءات التي أجراها الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات لعام ٢٠٠٩ إلى إن معدل البطالة في العراق وصل إلى ١٥٪، مقارنة بعام ٢٠٠٨ حيث سجلت ٥,١٧ ٪ إلا أنها أشارت إلى ارتفاع العمالة الناقصة والتي وصلت إلى ٣٠ ٪ من أعداد المشتغلين الذين يعملون بساعات اقل من ٣٥ ساعة في الأسبوع الواحد.

أشار العلاق إلى أن "الجهاز يسعى في الوقت الحاضر إلى إجراء مسح جديد لمؤشرات التشغيل والبطالة في العراق"، معربا عن أمله "بالانتهاء منه خلال النصف الثاني من العام الحالي ٢٠١١".

ولفت العلاق إلى أن "الدرجات الوظيفية التي ستطلقها الحكومة العراقية ضمن موازنة العام الحالي ٢٠١١ والبالغة ١٧٠ ألف درجة وظيفية، غير كافية للقضاء على البطالة ولا تشكل الحل المطلوب للقضاء على المشكلة"، مبينا أن" ١٥٪ من البطالة يعني وجود مليون عاطل عن العمل في العراق".

وأكد العلاق أن "تخفيض نسب البطالة والقضاء عليها تماما يأتي من خلال تفعيل الاقتصاد العراقي لقطاعاته المختلفة كالقطاعين الزراعي والصناعي، فضلا عن دخول استثمارات حقيقية للقطاع الخاص والأجنبي وتحسين ظروف العمل في القطاع العام".

وكانت وزارة المالية قد خصصت ١٧٥ ألف درجة وظيفية للوزارات ودوائر الدولة ضمن موازنة العام ٢٠١١، ينتظر المصادقة عليها من قبل مجلس النواب العراقي.

وأعلنت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، في أيلول من العام الماضي ٢٠١٠، أن عدد العاطلين المسجلين في قاعدة البيانات التابعة لدائرة العمل من بين الخريجين ابتداءً من عام ٢٠٠٣ ولغاية عام ٢٠٠٩ بلغ مليونا و ٥٠٠ ألف.

ويعاني العراق بطالة كبيرة سواء بين فئة الشباب القادرين عن العمل أو بين الخريجين الجامعيين، بخاصة بعد دخول عدد كبير من الأيدي العاملة الأجنبية إلى العراق، ويعتقد بعض الخبراء الاقتصاديين أن التقديرات الإحصائية التي يصدرها الجهاز المركزي للإحصاء لا تعبر بالضرورة عن الواقع الموجود فعلا.

يذكر أن بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق لعام ٢٠٠٧ والذي أعدته وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، كشف أن نسبة الفقر في الريف وصلت إلى ٣٩٪ في حين وصلت نسبته في المناطق الحضرية إلى ١٦٪، وسجلت نسبة العمالة الناقصة في الريف ٤٣٪، في مقابل ٢١٪ في المناطق الحضرية.

في غضون ذلك أكد خبير قانوني بهيئة المستشارين على أن رئيس الوزراء نوري المالكي أوعز بتشكيل لجنة تنفيذية تأخذ على عاتقها إعداد دراسة مفصلة عن واقع المصانع الحكومية ووضع آلية مناسبة لتطويرها.

وقال الخبير القانوني وعضو اللجنة عبد الله خيري لوكالة كردستان للإنباء(آكانيوز)، إن "رئيس الوزراء نوري المالكي أوعز بتشكيل لجنة تنفيذية تأخذ على عاتقها تقديم دراسة مفصلة عن واقع المصانع الحكومية ووضع آلية مناسبة لتطويرها على أن تنتهي مع عملها الشهر المقبل".

وأوضح خيري أن "اللجنة ستبدأ عملها مطلع الأسبوع المقبل وسيكون أمامها ٣٠ يوماً لتقديم الدراسة التي ستتضمن واقع المصانع في العراق وكيفية النهوض بها"، مبينا أن "عمل اللجنة سيكون بالتنسيق مع وزارة الصناعة والمعادن كونها تمتلك الخبرة في معرفة احتياجات المصانع وآليات تطويرها".

يشار إلى أن وزارة المالية العراقية حذرت في وقت سابق من استمرار "فقدان" العراق للصناعة المحلية، بعدما أشر تراجع "كبير" في عمل المصانع والمعامل العراقية المملوكة للدولة والمشتركة والقطاع الخاص.

وتشير تقارير لمنظمات غير حكومية معنية بالجانب الاقتصادي إلى أن العراق خسر منذ السنوات الأربع الماضية أكثر من ١٨٠ مليار دولار بسبب اعتماده على البضائع المستوردة نتيجة لتراجع صناعته المحلية.

وعلى الصعيد ذاته أعلن مصدر في رئاسة الوزراء عن تشكيل لجنة للشؤون الاقتصادية تابعة لمجلس الوزراء .

وقال المصدر(للوكالة الإخبارية للأنباء): إن رئيس الوزراء نوري المالكي أوعز بتشكيل لجنة للشؤون الاقتصادية تابعة لمجلس الوزراء برئاسة نائب رئيس الوزراء روز نوري شاويس.

وأضاف المصدر أن الغرض من تشكيل اللجنة هو من اجل النهوض بالواقع الاقتصادي في البلاد.

## هيئة الإعلام: اعتماد آلية جديدة لاستيراد أجهزة الاتصالات

□ بغداد/ وكالات

اعتمدت هيئة الإعلام والاتصالات آلية جديدة للحصول على تصريح لاستيراد أجهزة الاتصالات في العراق.

وقال مصدر مسؤول في الهيئة لـ (الوكالة الإخبارية للأنباء): إن هيئة الإعلام والاتصالات باعتبارها الجهة المسؤولة حصراً عن إصدار التراخيص لاستخدام أجهزة الاتصالات بالعراق، و منح الترددات، فقد أعدت آلية جديدة للموافقة والمطابقة النوعية لأجهزة الاتصالات، حيث تشمل الإجراءات تحديد المواصفات القياسية المطلوبة، وتقديم طلب من قبل الجهة الراغبة باستيراد أجهزة اتصالات سلكية أو لاسلكية للحصول على تصريح لاستيرادها.

وأضاف: "أن التصريح المؤقت يتطلب أن تكون الجهة الراغبة باستيراد أجهزة الاتصالات السلكية واللاسلكية مسجلة رسمياً لدى مسجل الشركات ولديها علامة تجارية مسجلة لدى دائرة مسجل العلامات التجارية في وزارة الصناعة والمعادن مع تزويد الهيئة بكتاب براءة ذمة من الهيئة العامة للضرائب، وطلبا خطيا للحصول على تصريح مؤقت لاستيراد نوعية محددة من أجهزة الاتصالات يتم توريدها للعراق للمرة الأولى."

وتابع المصدر: يتطلب التصريح أيضا أن يتضمن وصفا للأجهزة والوحدات المصاحبة مع إيضاح الاسم التجاري ورقم الطراز وجميع البيانات الفنية التفصيلية و(الكاتالوكات) الخاصة بتلك الأجهزة وخصائص الربط مع الشبكات العامة للاتصالات وباللغتين العربية والانكليزية وإن تعذرت العربية فالانكليزية شرط لابد منه وتحديد المواصفات (Standard) المعتمدة عالمياً والالتزام بالتعليمات والقرارات والأنظمة الصادرة عن هيئة الإعلام والاتصالات والتي تتوافق معها الأجهزة المطلوب توريدها وشهادة من الجهة المصنعة (شهادة منشأ) تتضمن التعهد بأن الأجهزة المعنية تطابق المواصفات وفق معايير الاتحاد الدولي للاتصالات و ETSI على أن يتم توقيع الشهادة من قبل الجهة المصنعة.

وأكد المصدر ضرورة ذكر المورد وقائمة بالدول التي اعتمدت نوعية الأجهزة المعنية مع ذكر التاريخ، معززة بوثائق ثبوتية توضح أسماء وعناوين مختبرات الفحص والسيطرة النوعية التي يتم فيها إجراء الفحوصات على الأجهزة المعنية مع إيضاح تاريخ إجراء الفحوصات، وذلك في الحالات التي تكون فيها الأجهزة قد تم فحصها في مختبرات مستقلة وتقديم إعلان مطابقة( Declaration of confo-mity) من المصنع أو تقرير معتمد يوضح تفاصيل الفحوصات المختبرية التي تم إجراؤها على الأجهزة ونتائج تلك الفحوصات على أن يتضمن جوانب السلامة ومقاييس الصحة للأجهزة (Health standards of the equipment) وإذا كانت الأجهزة المطلوب توريدها ضمن مشروع عائد لإحدى الجهات الحكومية فيجب على المورد إرفاق خطاب من الجهة الحكومية المستفيدة يوضح عائديتها لهذه الأجهزة وطبيعتها وطبيعة استخدامها وأرقامها التسلسلية والالتزام بتقديم عينة إلى الهيئة لإجراء الفحوصات عليها، أما بالنسبة للأجهزة اللاسلكية فيجب إتباع الإجراءات الإضافية الخاصة بهذا النوع من الأجهزة.

وأشار إلى أن الالتزامات الأخرى تنص على أن للهيئة الحق بإلغاء رخصة الاستيراد و إيقاف استخدام أو تداول أو بيع أو شراء الأجهزة المستوردة حال وجدت الهيئة داعياً امنياً أو صحياً أو غير ذلك يتطلب عدم استخدام تلك الأجهزة تحقيقاً للمصلحة العامة ويتحمل المستورد أية تعويضات ناجمة عن أية أضرار والناشئة عن استخدام تلك الأجهزة التي تم استيرادها مسبقاً وللمتضرر حق اللجوء إلى القضاء للمطالبة بالتعويض وتكون محاكم بغداد هي المختصة بالنظر في الدعوى ويتحمل المستورد التعويضات كافة، والناجمة عن التوقف عن توريد هذه الأجهزة التي تم استيرادها مسبقاً وبيعها وسحب ما هو موجود بالأسواق واستبداله بأجهزة أخرى مطابقة في حالة ظهور عيوب على هذه الأجهزة تتسبب في تردي الأداء ويلتزم بإبلاغ الهيئة عن أية تعديلات تطرأ على طلب استيراده للأجهزة المصرح لها قبل توريدها لأخذ موافقة الهيئة عليها والالتزام بتزويد الهيئة والجهات الحكومية المختصة بحصر لجميع الأجهزة التي تم توريدها والجهات التي قامت بشرائها، وأماكن تركيبها عند طلبها ضمن التزامات المستورد وتزويدها بأنواع أجهزة الاتصالات المستوردة وأرقامها التسلسلية ولا يجوز بيع أو تجهيز أجهزة الاتصالات بأنواعها وملحقاتها إلى اي جهة معنية (حكومية أو قطاع خاص) إلا بعد الحصول على ترخيص بالترددات الخاصة بالأجهزة من قبل الهيئة والالتزام عند بيع هذه الأجهزة إلى جهة أخرى لغرض الاستفادة منها أو إعادة بيعها، بأخذ تعهد على تلك الجهة بالتقيد بجميع الشروط والاحتفاظ بصورة منها لإبرازها عند طلب الهيئة أو الجهات الحكومية المختصة والتقيد بأية تعليمات إضافية تصدرها الهيئة.

## خبراء يحذرون من تلاعب متاجرين بعقارات المسيحيين

□ بغداد/ وكالات

اضطرت شرائح مجتمعية عديدة خلال الفترة القليلة الماضية للجوء إلى مناطق في إقليم كردستان بعد الاستهدافات الإجرامية التي شهدتها العاصمة بغداد مؤخراً، لاسيما شريحة المسيحيين، بعد مجزرة (كنيسة سيدة النجاة) على الرغم من التطمينات التي أعلنت عنها الحكومة ورجال الدين من كل الطوائف والمذاهب لحماية هذا الطيف من العراقيين.

وحذر عدد من المختصين بتجارة العقارات من عملية استغلال بعض المتاجرين بعقارات المسيحيين ومن يرغبون بالهجرة إلى خارج العراق بشراء عقاراتهم بأسعار زهيدة، وأشاروا في أحاديث (للوكالة الإخبارية للأنباء) إلى ارتفاع أسعار العقارات ببغداد نتيجة سيطرة بعض الجشعين المتحكمين بالسوق.

وقال مدير السوق العراق العقارية محسن جبار إن حوادث التهجير التي تعرض لها المسيحيون بعد استهدافهم من قبل المجموعات المسلحة وقتل العشرات منهم أدى إلى زيادة عروض بيع منازلهم وبالتالي إلى تدني قيمتها.

وأضاف جبار : أن "المتاجرين بالعقار يقومون بعمليات مشبوهة، من خلال استغلال المسيحيين ومن يرغب بالهجرة وشراء عقاراتهم بأسعار زهيدة، ومن ثم بيعها بأسعار مرتفعة".

من جهة أخرى قال الخبير الاقتصادي ماجد الصوري : إن"هجرة المسيحيين في العراق دفع الكثير منهم إلى بيع عقاراتهم، وكل هذا أدى إلى تذبذب الأسعار حسب الطلب الموجود ومادام أن الطلب كبير جدا لذلك أن الأسعار من الناحية النظرية لا تؤثر لكن هناك الكثيرين من يستغلون هذه الفرص ويفرضون السعر الذي يرونه ويريدونه على المسيحيين أو أي شخص يريد أن يهاجر.

وأضاف الصوري: ما يجبر المسيحيين ومن يرغب بالسفر إلى التعامل بمبدأ (البيع السريع) لذلك أن هذه المسألة هي اجتماعية، وفي كل الأحوال الغرض منها أن الكثير من المستفيدين هم العاملون في سوق العقارات والذين يتداولون بيع العقارات.

وتابع الصوري : أن أسعار العقارات في العراق أغلى من بقية الدول وخاصة أوروبا وبالمقارنة النسبية مع الدخل إلى ما هو موجود في أوروبا أو في الدول الصناعية ونسبة الدخل الموجود في العراق.

إلى ذلك قال متعاملون بالسوق العقارية إن رخص بيوت المسيحيين الذي هجروا او هاجروا يعود إلى الظرف الذي به تدور في فلكه قضيتهم.

من جانبه قال النائب يونادم كنا: إن ضعف العمل الاستخباري، يساعد بعض الأطراف على الهجمات التي تقوم بها مجموعات الجريمة المنظمة لأغراض إفراغ البلاد من المكون المسيحي فضلاً عن المجموعات المتطرفة المتشددة، والتي تخدم بالتالي المنتفعين من بيع العقارات العائدة للمسيحيين، وبين ضعف الإمكانات المقدمة من قبل سلطات إقليم كردستان، ومنظمات المجتمع المدني، في ظل دعوات دولية غير واعية لما يجري حقيقة على ارض الواقع، تبقى الحاجة إلى المحافظة على حقوق المهاجر والصابر من مسؤولية كل الأطراف.

## أمين بغداد: ٩٠ % من المشاريع الإستراتيجية ستدخل الخدمة عام ٢٠١١

□ بغداد/ وكالات

قال أمين بغداد صابر العيساوي إن حوالي (٩٠٪) من المشاريع الإستراتيجية في مختلف القطاعات الخدمية ستدخل الخدمة خلال عام (٢٠١١). ونقل المكتب الإعلامي لأمانة بغداد عن العيساوي قوله أن أغلبية المشاريع الإستراتيجية التي تمثل ثلاثة أرباع ميزانية أمانة بغداد من عام (٢٠٠٦) إلى عام (٢٠١٠) ستدخل الخدمة خلال العام الحالي بعد أن وصلت إلى مراحل متقدمة في الانجاز لإيجاد حل جذري لكل المشاكل الخدمية التي تعاني منها بعض مناطق العاصمة بغداد. وأضاف العيساوي من المشاريع التي ستدخل الخدمة خلال هذا العام مشروع الإدارة المتكاملة لقطاع النفايات التي تضم معملين لفرز النفايات و(٩) محطات تحويلية بكلفة (١٣٠) مليار دينار وكذلك اغلب مشاريع الماء الصافي عدا مشروع ماء الرصافة العملاق الذي سيفتتح خلال العام القادم.

وبين أن من المؤمل افتتاح مشروعين للصرف الصحي خلال العام الحالي مع افتتاح اغلب المجسرات الجديدة أمام حركة السير والمرور إضافة إلى البدء بحملة إكساء واسعة تشمل (١٠) ملايين م٢ من شوارع ومحلات العاصمة بغداد.

## بورصة الأسعار

### أسعار المواد الانشائية

| نوع المادة | الكمية | السعر بالدينار |
|---|---|---|
| السمنت العادي | ١ طن | ١٦٠,٠٠٠ |
| السمنت المقاوم | ١ طن | ١٧٥,٠٠٠ |
| السمنت الابيض | ١ طن | ٢٠٥,٠٠٠ |
| الرمل | ١٥ م٣ | ٤٠٠,٠٠٠ |
| الحصى | ١٥ م٣ | ٣٥٠,٠٠٠ |
| الطابوق | ٤٠٠٠ طابوقة | ٨٠٠,٠٠٠ |
| شيش ١/٢ انج | ١ طن | ٧٠٠,٠٠٠ |
| كاشي عراقي | قطعة واحدة | ١,٠٠٠ |

### جدول باسعار الفواكه والخضراوات

| المادة | السعر بالدينار | المادة | السعر بالدينار |
|---|---|---|---|
| برتقال عراقي | ١٥٠٠ | خيار | ١٠٠٠ |
| برتقال مستورد | ١٥٠٠ | طماطة | ١٠٠٠ |
| ليمون عراقي | ٥٠٠٠ | فلفل | ١٢٥٠ |
| ليمون مستورد | ١٠٠٠ | باذنجان | ١٠٠٠ |
| رمان | ١٠٠٠ | شجر | ٧٥٠ |
| لالنكي | ١٠٠٠ | بصل بانواعه | ٧٥٠ |
| تفاح | ١٥٠٠ | بطاطا | ٧٥٠ |
| موز | ١٢٥٠ | باميا | ٣٠٠٠ |
| نارنج | ١٠٠٠ | | |

### اسعار اللحوم

| المادة | الكمية | السعر |
|---|---|---|
| ١- العراقية | | |
| دجاج | ١ كغم | ٤,٠٠٠ |
| لحم | ١ كغم | ١٥,٠٠٠ |
| سمك | ١ كغم | ٨,٠٠٠ |
| ٢- المستوردة | | |
| لحم هندي | ١ كغم | ٤,٠٠٠ |
| لحم هندي مراد | ١ كغم | ٥,٠٠٠ |
| دجاج برازيلي | ١ كغم | ٢,٥٠٠ |
| دجاج برازيلي مراد | ١ كغم | ٣,٥٠٠ |
| افخاذ امريكي | ١ كغم | ٢,٧٥٠ |
| دجاج كفيل | ١ كغم | ٤,٠٠٠ |
| سمك | ١ كغم | ٢,٥٠٠ |

### اسعار السكائر (كَلوص)

| | |
|---|---|
| اسبين | ٦,٠٠٠ |
| بن | ٣,٥٠٠ |
| ميامي | ٤,٠٠٠ |
| غمدان | ٣,٧٥٠ |
| دفدوف | ١٠,٥٠٠ |
| دنهل | ١٦,٠٠٠ |
| كَلواز | ٥,٧٥٠ |
| جيتانز | ٧,٥٠٠ |

### أسعار العملات مقابل الدينار العراقي

| العملة | السعر بالدينار | العملة | السعر بالدينار |
|---|---|---|---|
| يورو | ١٤٦٠ | دينار اردني | ١٦٠٠ |
| دولار امريكي | ١١٨٠ | ريال سعودي | ٣٤٠ |
| جنيه استرليني | ١٨٦٠ | درهم اماراتي | ٣٦٠ |
| ين ياباني | ١٥ | ليرة سوري | ٢٣ |
| دينار كويتي | ٣٩٠٠ | ليرة لبنانية | ١ |
| تومان ايراني | | | |

### اسعار المواد الغذائية

| المادة | الكمية | السعر بالدينار |
|---|---|---|
| طحين صفر عراقي | ٥٠ كغم | ٥٠,٠٠٠ |
| طحين صفر اماراتي | ٥٠ كغم | ٤٥,٠٠٠ |
| رز عنبر عراقي | ٥٠ كغم | ٦٥,٠٠٠ |
| رز اميركي | ٥٠ كغم | ٢٣,٠٠٠ |
| رز هندي | ٣٩ كغم | ٤٧,٠٠٠ |
| دهن طعام | ١٥ كغم | ٢٠,٠٠٠ |
| زيت | ١ لتر | ٢,٥٠٠ |
| سكر | ٥٠ كغم | ٥٠,٠٠٠ |
| شاي | ١ كغم | ٥,٠٠٠ |
| شاي الوزة | ٤/١ كغم | ١,٥٠٠ |
| شاي تفاحة | ٤/١ كغم | ١٥٠٠ |
| شاي عطور | ٤/١ كغم | ١٥٠٠ |
| معجون طماطة | ١ كغم | ٢٥٠٠ |